رؤى عربية

الحراك الشعبى فى الجزائر
وتحديات المرحلة الانتقالية

د. أميرة عبد الحليم
خبيرة الشئون الأفريقية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

على الرغم مما حققه الحراك الشعبى فى الجزائر من نجاحات منذ انطلاقه فى فبراير ٢٠١٩ كان من أهمها الإطاحة برأس النظام الحاكم الرئيس الراحل عبدالعزيز بوتفليقة لا تزال الأهداف الكبرى التى تحرك من أجلها الشارع الجزائرى وخاض مواجهات مختلفة لم تتحقق بعد، بل أصبح بعضها يستعصى تحقيقه فى ظل التحديات الجسام التى باتت تواجه الحراك الشعبى فافقدته قوته فى الكثير من المسارات، وبات السؤال المطروح على الساحة الجزائرية هل كان من الضرورى انطلاق المطالب الشعبية الداعمة للتغيير وتصحيح الأوضاع السياسية وتطهير البلاد من الفاسدين؟ .

فلم يتمكن الحراك من فرض إرادته المعبرة عن الشعب والتخلص من كافة رموز النظام السابق ، واستمرت المؤسسة العسكرية فى تأكيد رغبتها ورسم السياسات الداخلية والخارجية للبلاد، فى الوقت الذى اتجه النظام الحاكم فى البلاد إلى تصعيد عمليات التشويه واتهامات التخوين للحراك الشعبى التى تضمنت اعتقال عدد كبير من نشطاء الحراك ، هذا فضلا عن استغلال النظام لاتهامات الارهاب و التطرف التى الصقت ببعض المشاركين فى الحراك وجاءت جائحة كورونا لتفرض مزيداً من القيود على قدرة الحراك الشعبى على التأثير بعد ان استغل النظام الجائحة فى وقف التظاهر والتعبئة الشعبية الذى يمثل الاداة الرئيسية التى اعتمد عليها الحراك فى تحقيق أهدافه، وامام هذه التحديات المتنامية أصبح مستقبل الحراك يشوبه الغموض .

ويسعى التقرير الحالى إلى محاولة البحث فى تطورات الحراك الشعبى فى الجزائر وما طرأ عليه من تغييرات بعد مرور أكثر من عامين ونصف من بداية التظاهر، سواء تعلقت هذه التغييرات بالفئات المشاركة فى الحراك، أم ارتبطت بخطاب الحراك ومطالبه ، **وكذلك التحديات التى يواجهها الحراك الشعبى** .

أولا – تصاعد المطالب الاجتماعية والاقتصادية فى الحراك

شهدت الشهور الأخيرة للحراك الشعبى فى الجزائر بروزاً واضحاً للمطالب الاجتماعية والاقتصادية، مع تصاعد أدوار الفئات الاجتماعية غير المهيكلة ، كالعمال و والعاطلين عن العمل والفئات المُهمشة، فقد أجج تدهور الوضع الاقتصادي التوترات الاجتماعية، يغذيها معدل بطالة مرتفع (١٣,٣٪) وإفقار شرائح كبيرة من المجتمع. فقد أصبحت القضايا الاجتماعية والاقتصادية تحتل مكانة متميزة فى الموجه الجديدة من الحراك وأصبحت جزءا من الاحتجاج السياسى .

أ- توسع الاحتجاجات الفئوية

فى هذا الإطار برزت احتجاجات العاطلين عن العمل كمظهر مؤثر للحراك ، فاحتجاجات الأغواط فى يناير ٢٠٢١ ، التى أطلق عليها « انتفاضة البطالة » والتى مثلت أكبر مظاهرة حيث ضمت المئات من المواطنين الذين طالبوا بالتوزيع العادل للمناصب فى العمل ومكافحة الفساد، وكان اللافت فى هذه المظاهرات تركيز المتظاهرين على المطالب الاقتصادية والاجتماعية كأزمتى الفقر والبطالة أكثر من المطالب السياسية مثل التغيير الجذرى للنظام .

كما شهد الجنوب الجزائرى عدداً من الاحتجاجات عقب ظهور اخبار عن تعيينات جديدة فى قطاع النفط، فى ظل التهميش الذى تعانى منه مدن وولايات الجنوب من قبل النظام الحاكم .

وعبرت الإضرابات العمالية التى شهدتها العديد من القطاعات منها البريد والصحة والتعليم والاطفاء خلال الأشهر الماضية عن الكثير من القلق حول قدرة النظام الحاكم الجديد على معالجة الازمات التى نتجت عن فساد النظام السابق وكذلك مواجهة

تحديات المرحلة الراهنة فى ظل تفشى جائحة كورونا والتراجع فى أسعار النفط . ويبدو أن الشارع الجزائرى ليس لديه اى استعداد للانتظار مجددا حتى يتمكن النظام الجديد من استعادة توازنه .

كما شهد النشاط النقابي الاحتجاجي تغيرا في الفاعلين خلال الحراك الشعبى منذ بدايته فى فبراير ٢٠١٩ فقد انتقلت فعالية النشاط النقابي إلى قطاع الوظيفة العمومية بعدما كان مرتكزا تقليديا على النقابات في القطاع الصناعي و قطاع الاشغال العمومية، وانتقل النشاط النقابي الجزائري من ذوي الياقات الزرقاء من عمال المصانع إلى ذوي الياقات البيضاء من الأطباء والمعلمين وموظفي القطاع العام. وقد ساهم التوسع في فئات النقابات المُحتجة فى توسع الامتداد الجغرافي للاحتجاجات وزيادة اعداد المشاركين فيها .

إلا أن الميزة التنظيمية والتعبوية للتنظيمات النقابية لم تسمح لهذه النقابات بالوصول إلى مكانة متميزة في الحراك الأخير في الجزائر، ويعود ذلك لأسباب مختلفة، ولعل أهمها الأسلوب الدفاعي الذي تنتهجه النقابات في علاقتها مع السلطة، هذا النهج الذي لا تريد من ورائه النقابات قطع العلاقة مع السلطة بقدر ما تريد أن تعترف بها كشريك في الحوار الاجتماعي. وهي تعتمد على القراءات الاستراتيجية والعقلانية في تعاملها مع الحكومة، مما أثر سلبا على مكانتها في الحراك، فالنقابات تبحث عن شرعية جديدة في عهد جديد [١].

٢- صعود مناطق القبائل كمركز للحراك

ظلت مناطق القبائل تمثل أحد المراكز الرئيسية لنشاط الحراك الشعبى فى الجزائر منذ انطلاقه فى فبراير ٢٠١٩، وعلى الرغم من توقف الاحتجاجات فى كل مدن الجزائر فى مايو ٢٠٢١ فى ظل تفشى وباء كورونا استمرت الاحتجاجات فى منطقة القبائل وتحديدا فى ولاية تيزى وزوو حتى يوليو ٢٠٢١، فتحولت مناطق القبائل بما تمتلك من تكتلات حزبية ونقابية وجماعية مختلفة لها تاريخ طويل فى معارضة السلطة المركزية الى رمز للصمود السياسى للحراك .

حيث مثلت هذه المناطق المنفذ الوحيد للتعبير عن استمرار الحراك الجزائرى وعدم تراجعه أمام سياسات النظام التى تراوحت ما بين القمع والاعتقال، والتشويه والتخوين لنشطاء الحراك واستغلال جائحة كورونا للحد من نشاط الحراك لاضعافه والقضاء عليه. كما أصبح لهذه المناطق دور مصيري للحراك الشعبي ككل حيث تقاطعت التجاذبات والاستقطابات السياسية والأيديولوجية على اراضيها. وفي خضم تلك المنافسة تشكّلت كتلة ما يسمّى «القطيعة المزدوجة»، والمقصود بها القطيعة مع النظام ومع الإسلام السياسي في آن واحد، تضم بالأخص أتباع الزعيم الأسبق لحزب «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية»، سعيد سعدي.

ومع إقرار المجلس الأعلى للأمن بتاريخ ١٨ مايو ٢٠٢١ إدراج حركتي رشاد الإسلامية والحركة من أجل تقرير المصير القبائل (الماك) ضمن المنظمات الإرهابية. وما تبعه من صدور قرار من وزارة الداخلية بفرض الترخيص المسبق لأي مسيرة، شمل القرار جميع المدن الجزائرية ما عدا المدن التابعة لولايات القبائل التي استمرت فيها المظاهرات الأسبوعية بشكل طبيعي. كما عبرت نسبة المقاطعة الكبيرة للانتخابات التشريعية الأخيرة فى هذه المناطق عن مدى التأثير الذى تمثله انشطة الحراك داخلها حيث بلغت هذه النسبة ٩٩٪ مقابل ٧٠٪ من نسبة المقاطعين على المستوى الوطني . مما يحمل تهديدات بتحول هذه المناطق إلى بؤرة للتمرد وانجذاب قطاعات من السكان إلى الأفكار الانفصالية التى تطالب بها التنظيمات السياسية لهذه المناطق ، كما يعبر هذا التوجه عن فشل الأحزاب التقليدية في توجيه الجزائريين نحو المشاركة وخاصة فى هذه المناطق.

ثانيا – تحديات الحراك الشعبى

يشيد النظام وعلى رأسه الرئيس عبد المجيد تبون، بانتظام بـ «الحراك المبارك»، لكنه يعتبر أنه لبى مطالبه «في وقت قياسي». وهو ينتقد «الحراك الجديد» على عكس «الحراك الأصيل» ويصف نُشطاؤه بأنهم «خليط معاد للثورة» في خدمة «أطراف أجنبية» معادية للجزائر. واستحوذت السلطات على ذكرى ٢٢ فبراير تحت تسمية «اليوم

الوطني للأخوة والتلاحم بين الشعب والجيش من أجل الديمقراطية». بل إن «الحراك المبارك» ورد في ديباجة الدستور.

فالنظام يواجه أزمة اقتصادية متزايدة نجمت إلى حد كبير عن انخفاض الدخل من صادرات النفط والغاز مع ضعف القدرة على تدشين إصلاحات جديدة فى ظل انتشار جائحة كورونا وعدم القدرة على السيطرة على السخط الشعبي. ولا يزال النظام عالقاً بين محاولة مناشدة السكان من خلال إشارات حسن النية والاستمرار في قمع النشطاء والصحفيين والمتظاهرين.

وقوبلت الانتخابات التي نظمها النظام في يونيو ٢٠٢١ بمقاطعة شعبية واسعة النطاق. فقد نظم الحراك مقاطعة جماعية للانتخابات الوطنية التي أجراها النظام الذي يرفض الاعتراف بشرعيته. وفي النهاية ، كانت نسبة المشاركة أقل من ٢٣ بالمائة.فأظهر الإقبال الضعيف في تصويت يونيو ٢٠٢١ عمق الأزمة التى يعانى منها النظام ، حيث أدلى أقل من واحد من كل أربعة ناخبين مؤهلين بأصواتهم.

وفى المقابل تتكاثر التحديات التى تواجه الحراك الشعبى فى الجزائر وخاصة فى ظل حالة الضعف التى عصفت بأداته الرئيسية ألا وهى التجمهر والتعبئة فى ظل انتشار جائحة كورونا ومن أهم التحديات التى تواجه الحراك:

١- بروز الانقسامات داخل الحراك

على الرغم من المحاولات المستميته التى يبذلها الحراك الشعبى فى الجزائر لإثبات استمراره وعدم تنازله عن مطالبه الرئيسية التى بدأ بها، وتكذيبه لكل التأويلات وتنبؤات المحللين الذين سارعوا إلى إعلان أفوله بعد غيابه لمدة قاربت السنة . من مارس ٢٠٢٠ إلى فبراير ٢٠٢١ . بسبب جائحة كورونا التي عطّلت الكثير من الأنشطة الاجتماعية والسياسية في البلد، وعودة الزخم والإصرار في نفوس المطالبين بالتغيير السلمي للنظام. إلا أن الحراك باتت تعترضه مشكلتان مستعصيتان تعتبران بمثابة امتحان له يكتسي أهمية حيوية لبقاء الحراك والحفاظ على وحدته واستمراريته ، هما ازدياد مظاهر التفرقة والتنافر واشتداد القمع.

فقد استدعت بعض من الكتل المكونة للحراك خلافات وصراعات فكرية فى الواقع

الجزائرى ترتبط بمكونات الهوية الجزائرية مثل المكون الأمازيغى والمرجعيات ما بين الدينى والفرنسى او المرجعية الثورية مما كان له بالغ الأ ثر على وحدة الحراك ، وكان هذا الخلاف حول رموز الهوية بسيطا وعرضيا، ثم سرعان ما أخذ منحى أكثر تطرفاً بعد الانتخابات الرئاسية بسبب انخراط قطاع من «الحراكيين» (الباديسيون النوفمبريون) في مسعى السلطة. ومنذ تلك الفترة، أصبح الشارع أكثر انسياقاً وراء الخطابات المتداولة على شبكات التواصل الاجتماعي التي طغت عليها الأصوات المتطرفة أو المغالية في إثارة القضايا الجدلية(٢).

وعمل النظام على تضخيم هذه الانقسامات داخل الحراك سواء عبر أذرعه الإعلامية أو الإلكترونية وكذلك بالتهويل من حضور السلفيين والانفصاليين من القبائل، وكان من تداعيات انتشار خطاب الكراهية تشتّت الصفوف وتراجع حجم المسيرات من أسبوع إلى آخر، بحيث لم يبق تقريبا في معظم المدن سوى النشطاء الأكثر التزاما وتصميماً. مما سهّل على السلطات تكثيف الاعتقالات في أوساط هؤلاء النشطاء.

ولتوحيد الصفوف ونبذ الخلافات داخل الحراك برزت بعض المحاولات لتحقيق الوحدة بين الفئات المختلفة مثل مبادرة « نداء ٢٢» التى تم التوقيع على أول بيان لها فى أكتوبر ٢٠٢٠، والمؤتمر الوطنى للحراك الشعبى الذى اتهمته السلطات بالتبعية لحركة رشاد الإرهابية، وخارج هاتين المبادرتين، دعت بعض العناصر الفاعلة إلى اجتماع عام عقد في مدينة خراطة التاريخية يوم ٨ مايو ٢٠٢١.

٢- مشاركة التيارات الإسلامية فى الحراك

جاءت مشاركة التيارات الإسلامية ومحاولتها لعب دور بارز فى الحراك الشعبى بالجزائر بنتائج سلبية على مسيرة الحراك، فلم تنجح هذه التيارات فى تعبئة الجماهير حولها والفوز بنصيب معتبر فى المشهد السياسى الجديد إلا أنها قدمت ذريعة للنظام الحاكم لاستغلال مشاركتها فى الحراك بإلصاق تهم التطرف والإرهاب بنشطاء الحراك .

كما لم تنجح التيارات الإسلامية فى اجتذاب الجماهير، وكان أبرز هذه الحركات « حركة مجتمع السلم » أو « حمس » التى ظلت لسنوات جزءاً من نظام

بوتفليقة حيث اتخذها هذا النظام كبديل معتدل عن التيار الاسلامى العنيف، وشاركت فى العديد من الحكومات فى ظل النظام السابق ، إلا أن احتجاجات الحراك الجزائرى أحيت طموحاتها فى العودة للمشاركة فى الحياة السياسية .

بيد أن سلوكيات أحزاب الإخوان في الجزائر، وفي مقدمتها «حمس»، منذ انطلاق الحراك الشعبي، كانت محل الكثير من الانتقادات سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، حيث اتسمت هذه السلوكيات بالانتهازية المُبالغ فيها، واستخدام التصريحات الهدامة، وازدواجية المواقف، ونشر الشائعات، وكذلك التهديد باستخدام العنف، ما كان له بالغ الأثر على تراجع شعبية الإخوان في الجزائر، وتعرض حركة «حمس» للعديد من الخسائر التي كان أهمها تراجع حظوظها في الانتخابات التشريعية الأخيرة، ما جعل مشاركتها كشريك في الحكومة الجديدة لا تحقق طموحاتها [٣].

واستخدمت الدولة في الأشهر الأخيرة بشكل متزايد الاتهام بـ «الإرهاب» لاستهداف النشطاء. وقبيل انتخابات يونيو ٢٠٢١، تم اعتقال ناشطين ومحامين بارزين بتهمة «التآمر على الدولة». بقصد قمعي واضح، حيث تعتمد مثل هذه الاتهامات على تعريف موسع لا حدود له للإرهاب ، ينطبق على أي شخص ينظم أو يتظاهر أو يضرب ضد النظام القائم، وتستغل الدولة حالة المخاوف الشديدة التى تتمالك الجزائريين عن الحديث عن الإرهاب والتى تذكرهم بالعشرية السوداء.

كما تعقدت الأمور بالتغطية الإعلامية المفاجئة والمركزة على تصاعد التيار الإسلامي الراديكالي الممثّل بحركة رشاد. هذه الحركة المنبثقة عن «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» المنحلة، وأسسّها منتسبون إلى هذا الحزب وآخرون انشقوا عن النظام، ومنهم دبلوماسيون سابقون تبوؤوا مناصب قيادية داخل الحركة وصار لهم، فيما بعد، تأثير جليٌ على الحراك، حيث حمل التشهير بالمؤسسة العسكرية – وتحديدا بالمخابرات – بصوره المختلفة بصمة حركة رشاد حصريا.

وجرت الانتخابات الأخيرة ، التي رفضتها الغالبية العظمى من الجزائريين ، في جو

قمعي متزايد. وسجن نشطاء بارزون وصحفيون في الفترة التي سبقت التصويت، بينما اتُهم آخرون بخرق قوانين الانتخابات وغرامات غير متناسبة وأحكام بالسجن، وتم استهداف مناطق القبائل بشكل خاص.

ثالثا – مستقبل الحراك الشعبى

بعد أكثر من عامين من ولادته، يواجه الحراك خياراً صعباً: إما المشاركة في المسار السياسي والمخاطرة بالتنازل عن مبادئه لصالح نظام لا يحظى بشعبية، أو الضياع في مطلب «ليرحل الجميع» العقيم، وأن يحافظ الحراك على سلميته هذا هو التحدى الذى يجب أن ينجح فيه الشعب الجزائرى، وخاصة فى ظل مواجهة الكثير من الأحداث التى تبتعد عن مطالب التغيير التى يصبوا اليها الحراك، وتبدو المشاركة الباهتة التى تبناها الشعب الجزائرى خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة والتى لم تتجاوز ٢٣ ٪أاحد الأدوات التى عبر بها الحراك عن رفضه استمرار الترتيبات السياسية ورموز النظام السابق فى العملية السياسية .

و من الواضح أن النظام حتى الآن غير قادر على إعادة بناء شرعيته أو التمكن من تفكيك الحراك من خلال إصلاحات جزئية وتجميلية أو قمع ، وعلى الجانب الآخر لا يمتلك الحراك القوة التنظيمية اللازمة لهزيمة النظام واخراج كافة مكوناته ورموزه من المشهد السياسى وبناء جزائر جديدة. حيث أصبحت المرحلة الراهنة تشهد حالة من الجمود الدائم بين دولة لا تستطيع الحكم وانتفاضة لا يمكنها السيطرة و توجيه الحياة السياسية .

مشكلات التعبئة

على الرغم من التعبئة الشعبية الهائلة ، لم يتمكن الحراك بعد من بناء ضغط اجتماعي كافٍ للاطاحة بالنظام بكل رموزه على عكس الثورات الأخيرة في العالم العربى – مصر أو تونس أو البحرين أو السودان أو العراق أو اليمن – فلم يتم احتلال الفضاء العام بشكل مستمر لإنشاء قاعدة تنظيمية للثورة ، ولم تترجم الانتفاضة الجزائرية بعد إلى

عمل مستمر يجتذب جميع فئات الشعب للتعبئة فقد جمعت الثورات في مصر وتونس والسودان أكبر قوة وتمكنت من دفع النظام إلى أبعد الحدود – حتى ولو مؤقتًا.

فقد نجح الحراك فى إرباك النظام السياسي القديم في الجزائر بقطع رأسه لكنه لم ينجح (بعد) في فرض نظام جديد. فهو نجح في وضع حد لحكم الرجل القوي السابق عبد العزيز بوتفليقة، لكن الحراك المؤيد للديمقراطية تعرض لانتقادات لعدم تقديمه مقترحات سياسية ملموسة أوبرنامجا انتخابيا فلم يطور الحراك قيادة رسمية، سواء على شكل أحزاب سياسية أو لجان تنسيق أو نقابات ولجان مقاومة كما في السودان.

إلا أن غياب قيادة رسمية يمكن تحديدها بوضوح للحراك لا ينبغي أن يُفهم على أنه افتقار صريح للقيادة. فمن الواضح أن المظاهرات المحلية ، وكذلك الحركة العمالية الوليدة ، يتم تنظيمها من قبل ناشطين راسخين ليسوا حديثي العهد بالمنافسة السياسية ضد الدولة، فقد طرح الحراك جيلًا جديدًا من المنظمين والقادة. إلا ان النظام الحاكم عمل على اجهاض محاولات الحراك لتكوين قيادات فقام باعتقال مجموعة من النشطاء الشباب سواء قبل انتخابات ٢٠١٩ وكذلك قبل انتخابات ٢٠٢١ .

أزمة الشرعية

وعلى الجانب الآخر يواجه النظام الجديد أزمة شرعية عميقة وفشلت كل محاولاته لتسوية هذه الأزمة سواء بإجراء انتخابات أواعتقال النشطاء وإطلاق سراحهم، أوإصلاح الدستور، أو تجديد الخطاب السياسى لجذب السكان، ناهيك عن دعم الانقسامات داخل الحراك . وقد عزز هذا الفشل من مطالب المشاركين فى الحراك بضرورة أن يكون الانفصال عن النظام القديم كاملا ليكون فعال .

وأخيراً ، فى إطار هذا المناخ السياسى فى الجزائر يصبح هناك تساؤل يطرح نفسه ويبحث عن إجابة كيف سيتم حل الجمود الحالي بين الدولة والحراك. فالوقت وحده هو الذي سيحدد ما إذا كان عجز الدولة عن قمع الحراك أو استمرار نضال المحتجين لفترة كافية سيسمح بتعميق الثورة وظهور قيادة أكثر تماسكا. ويظل الموقف الذى يتمسك به الشعب الجزائرى ولن يتراجع عنه هو أنه لن يسمح بالعودة إلى ما كانت عليه الأوضاع فى البلاد قبل انطلاق الحراك فى فبراير ٢٠١٩.

المصادر

١- حسين زبيري ، النقابات الجزائرية والحراك الشعبي: أدوار واستراتيجيات ، ٢٩ مارس, ٢٠٢٠
https://cutt.us/N٩UJj

٢- موسى أشرشور ، حراك الجزائر بين هاجس الانقسام ورهان الوحدة ، مبادرة الاصلاح العربى ، ١٩ أغسطس ٢٠٢١
https://cutt.us/uR18T

٣- د . أميره محمد عبدالحليم ، حسابات الإخوان: لماذا رفضت «حمس» المشاركة في الحكومة الجزائرية الجديدة؟ ، ٢٠٢١/٧/٧
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6420

4- Malia Bouattia , Algerians Toppled a President. Now They , Are Fighting for Real Democracy, 07.24.2021
https://cutt.us/nqGKm
07.24.2021